أزمة السكن أساس المشاكل الإقتصادية والإجتماعية

سعد حسين ـ بغداد

تعد أزمة السكن احدى أهم المشاكل الإجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي والتي تشغل بال وتفكير الأسرة العراقية وتؤثر على استقرار ومستقبل أبنائنا ونمط وأسلوب معيشتهم، وهي مشكلة لا تعني شريحة إجتماعية بعينها، بل تشمل غالبية الطبقات والشرائح، ولكن بدرجات تتفاوت حدتها تبدأ شدتها من مجموعات المشردين الذين ليس لديهم مأوى صعوداً الى الطبقات الفقيرة التي تعيش في مساكن إما لا تتوفر فيها الشروط والمتطلبات الحياتية اللازمة أو أنها لم تعد قادرة على استيعاب الزيادات التي طرأت على عدد أفراد كل أسرة.. وفي العقود الثلاثة الأخيرة بدأت الطبقات الوسطى تتأثر سلبا وتعاني من أزمة السكن بعد الإرتفاع المذهل لأسعار العقارات.

تشير التقديرات المعلنة في الصحف بأن العراق بحاجة الى أكثر من مليون وحدة سكنية للقضاء على هذه المشكلة المستعصية وبرصد عشرات المليارات من الدولارات لهذا الغرض، وإذا أضفنا مسألة هدم الدور والأحياء القديمة وإعادة بنائها فأن الكلفة الإجمالية ترتفع، ولإلقاء المزيد من الضوء، إستطاعت بهرا الوقوف على آراء المواطنين مباشرة للتعبير عن مواقفهم ومقترحاتهم في مستهل اللقاءات تحدث السيد فريد يوسف رب أسرة تعاني من ضيق الدار وصعوبة العيش فيه بعد إشغاله من قبل ثلاث عوائل، يقول فريد:

* عندما تزوجت في مطلع الخمسينات لم يخطر ببالي إن عائق السكن سيمنعني من تكوين أسرة، إذ كان العثور على سكن لائق في بغداد ممكنا جداً وبأجر لا يتجاوز ٢٥% من دخل راتبي البالغ "٥٢" دينار شهريا. آنذاك لم تفكر الأسر العراقية العيش حتى في الشقق السكنية لأسباب معروفة لا مجال لحصرها، فكان باستطاعة الشباب المتزوجين الانفصال عن ذويهم خاصة بالنسبة لمن اقترن بموظفة، ففي هذه الحالة دخل العائلة يغطي كل النفقات الرئيسة للحياة، أما اليوم فلا توجد لدى الآباء والأبناء بارقة أمل بالحصول على وحدة سكنية ولو بمساحة ٧٠م٢ في ضوء الأرقام الفلكية لأسعار الدور والشقق، مما دفع بالعوائل إلى توسيع الدار على حساب الحديقة والمرآب بل وحتى الممرات التي تحيط بالدار من أجل توفير بعض الغرف للأبناء، وهذه المسألة ولدت مشاكل عائلية وأخرى تتعلق بحصص توزيع الماء الصافي والكهرباء.

– طيب ما هي اقتراحاتكم لمعالجة الأزمة؟.

* أرى ضرورة قيام الدولة بتنفيذ مشاريع للإسكان في كل محافظة تعطي الأولوية في التوزيع للمشردين والطبقات الفقيرة المسحوقة اضافة الى إنشاء أحياء حديثة توزع وحداتها على الطبقات الأخرى وبأسعار معقولة وبالتقسيط المريح.

– السيد منير سعيد عبد الرزاق يقول ان سبب تفاقم الأزمة يعود الى التخطيط السيء والفاشل لإستثمار الأرض، فالسياسة التي كانت متبعة تقضي بتوزيع قطع أراض على المواطنين وهذا ادى الى إشغال كل الأراضي المحيطة بمركز العاصمة وأرهق ميزانية الدولة في توفير الخدمات للأحياء الجديدة التي أقيمت أصلا على أراض زراعية مما أدى الى إختفاء الحزام الأخضر في العاصمة.. لذلك أرى من المناسب هدم الأحياء القديمة وإعادة بنائها على أساس السكن العمودي.

* السيدة نورية محمد تقول: أن أزمة السكن تولد الشعور بالإحباط وعدم التفاؤل على مستقبل ابنائنا، فالأسرة العراقية بدأت تفكر بجدية في تحديد النسل، فمثلا انا لي أربعة اطفال ذكور وأناث وأعيش في الطابق الثاني من دار اهل زوجي ولا ادري كيف ستسير الامور بعد بلوغ اطفالي سن الرشد، الأمر يقتضي عزلهم واعطاءهم مساحة كافية في الدار، هذه في الحقيقة مشكلة اجتماعية لم تناقش بجدية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.. في رأيي على الدولة ان تعطي الاولوية لإنشاء المجمعات السكنية عند الشروع بإعادة اعمار العراق والذي لم يبدأ تنفيذه لحد الآن.

ولا أعرف اذا كانت وحدات سكنية قد وزعت على المواطنين ام لا!؟. المشكلة لا تتعلق بمئة أو خمسمائة وحدة سكنية بل الرقم وفقاً لحاجة المجتمع الحقيقية يتعدى مئات الآلاف ويبقى السؤال مطروحا متى سيكون الانجاز ونحن لم نضع بعد الخطوة الاولى.

– السيد نبيل عبد القادر له رأي آخر فيقول: كان على الدولة أن تتخذ إجراءات مسبقة لمنع أي نزوح جماعي من الريف الى المدن ومن المحافظات الى بغداد أو الى الموصل والبصرة.. لقد أدت الهجرات الداخلية الى نزوح بضعة ملايين من السكان الى مراكز المحافظات وخاصة بغداد طلبا للعمل او لتوفر الخدمات في الأحياء السكنية وخاصة الماء الصافي والكهرباء. وهذا سبب زيادة كبيرة وغير معقولة لأسعار الدور والشقق في مراكز المحافظات، عليه أقترح أن تبدأ مشاريع الاسكان في المحافظات، واذا توفرت الموارد، أن يشمل ذلك تهديم الأحياء الشعبية والبيوتات المتناثرة على حدود محافظة بغداد وإعادتها كمزارع خضراء مثلما كانت في السابق.

* مجموعة اخرى من الشباب الجامعيين عبروا عن آرائهم، يقول الطالب سعيد احمد: نحن كشباب نفكر بالهجرة خارج البلاد، لقد فقدنا الامل بإمكانية الإستقرار في العراق، فشهادة الهندسة لا تكفي لتغطية ايجار حتى شقة بغرفة نوم واحدة، رغم ان رواتب العاملين في الدولة قد تضاعفت مؤخرا.

أما زميله عامر عبد الجبار فيقول ان كل شيء مرتبط بتوفير السكن وكل الاحلام التي نشعر أنها مستحيلة يمكن تحقيقها وخاصة الزواج، فشراء الأثاث يأتي بالتدريج وسبل العيش ممكنة في الوقت الحاضر ولكن السكن المستقل يبقى من ضروب المستحيل لشبابنا، عليه فأن معدل سن الزواج ارتفع الى الثلاثينات بالنسبة للرجال رغم ان نسبة أعداد المتزوجين تتضاءل حسب رأيي بسبب أزمة السكن.

* هدى صالح وجوليت داود تقولان ان احلام المرأة بالإستقلال وتكوين الاسرة قد أصبحت بعيدة، وان معظم زميلاتنا الذين تمت خطبتهم أو تزوجوا مؤخرا أضطروا للعيش مع أسر أزواجهم، والفتاة التي يتقدم اليها شاب يمتلك دار سكنية تعتبر محظوظة في هذه الأيام. أعتقد ان للدولة واجبا انسانيا واخلاقيا امام الشباب فيما يخص توفير السكن اللائق، وان على الآباء سواء كانوا من طرف الشاب او الفتاة ان يتعاونوا على حل معضلة السكن اذا كانت هناك امكانية لدى احداهما او كليهما. فتياتنا اليوم ليست كأمهاتنا في الماضي تطلب المصوغات والاثاث والألبسة الباهضة التكاليف، فاذا استطاع الخطيبان الإستفادة من تكاليف ومصاريف المهر والزواج وبمساعدة عائلتي الخطيبين لشراء شقة صغيرة فهذا نعتبره عملا أفضل وحلا واقعيا لمشكلة السكن التي نواجهها.

في الختام نتوجه الى المسؤولين عن اعمار العراق واعضاء الجمعية الوطنية والحكومة الجديدة بضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة لتنفيذ مشاريع الاسكان العمودي دون اي ابطاء وفتح وزيادة سلف العقاري وتقديم التسهيلات للمواطنين لإصلاح وبناء دورهم من خلال توفير الخدمات الضرورية وبيع مواد البناء بأسعار مدعومة وكما ذكر فأن جميع المشاكل يمكن حلها اذا توفر السكن أي الإستقرار.. فهل يا ترى سيتحقق ذلك؟!.

من يحاسب من؟

عصام حازم ـ بغداد

أصبح الفساد الإداري ومنح عقود المقاولات والعقود التجارية المبالغ بأقيامها مدار حديث البيوتات والمقاهي والدوائر العراقية، فما أن يلتقي عراقيون في أمسية أو جلسة إستراحة حتى يثار موضوع تبديد موارد الدولة المالية إمّا في مجالات تعد فرعية وغير مهمة أو منح الوزارات عقوداً تجارية وإنشائية لشركات أو جهات وطنية وأجنبية تتجاوز أقيامها الحقيقية الحدود المعقولة، والأمثلة التي تتناولها ألسن الناس كثيرة ولا مجال للتطرق إلى مجمل تفاصيلها، ولكن إرتأيت الوقوف على إحداها وتتعلق بقطاع الإتصالات الهاتفية.

عدسة: عبد الجبار ناصر

لقد غمرت الناس الفرحة عندما شعروا للوهلة الأولى بأن النظام الجديد قد أطلق الحريات العامة وأصبح إستخدام الهاتف النقّال "الموبايل" حقا مشروعاً لكل مواطن وسادت الفرحة سيما بالنسبة لآلاف البيوتات التي إنقطع عنها الإتصال الهاتفي بسبب قصف البدالات والأضرار التي لحقت بشبكات الخطوط، كذلك الحال بالنسبة لأصحاب المحلات والشركات التجارية الذين لا يستغنون عن فوائد "الموبايل" لتسهيل سير العمليات التجارية، وظن العراقيون أن عهدا جديدا مليئا بالمسرّات قد فتح أبوابه للتخفيف عن مظلمة حرمتهم من التمتع بالتطورات العلمية الحديثة.

ولكن فرحة الهاتف النقّال كانت ناقصة وغير مريحة ولا يعرف أحد كيف جرى منح الشركات الأجنبية عراقنا وآسياسيل والأثير حقوق إستخدام الفضاء العراقي ونصب شبكات للهاتف النقّال وإستيراد أجهزتها، فالخدمات التي تقدمها هذه الشركات محدودة ولا تغطي كل إقليم العراق فضلاً عن إن المواطن يمل وينزعج من كثرة تكرار المحاولات للحصول على الرقم الهاتفي المراد التحدث مع صاحبه، وهذا يعني نصب بدالات لا يتناسب حجمها مع عدد الهواتف المباعة للناس فيضطر المواطن الإنتظار لحين حصول فرصة للحصول على مبتغاه.

مع ذلك، فإن الأسعار التي فرضتها الشركات تعتبر الأغلى في العالم فسعر الدقيقة الواحدة محدد بين ١٠-١٥ سنتا أميركيا والمكالمة الخارجية بحدود ٣٠ سنتاً وهو سعر غال جداً مقارنة حتى بأسعار الخدمات الهاتفية في أوروبا وأميركا، ففي سويسرا على سبيل المثال التي هي في مقدمة الدول الأوروبية من حيث إرتفاع مستوى المعيشة فيها، حُدد سعر الدقيقة للهاتف النقال بمبلغ ٥-٦ سنتاً أميركيا على الصعيد الوطني وفي الولايات المتحدة فإن سعر الدقيقة للمكالمة الدولية "الخارجية" حُدد بعشرة سنتات في حين أن سعرها يصل إلى ٣٠ سنتا في العراق. فضلا عن ذلك فإن الشركات السويسرية وغيرها من الشركات الأوروبية تمنح إمتيازات إضافية لزبائنها كأن تمنح جهازا هاتفيا مجانيا مقابل إشتراك لمدة سنة أو منح خط هاتفي دون مقابل أو تخصيص عدّة مكالمات هاتفية مجانية كل شهر، ورغم ذلك وبدلا من حصول المواطن على هذه التسهيلات يُفرض عليه إستبدال الكارت "سيم كارت" بعد إنقضاء مدة زمنية وهو شرط غير معمول به لا في أوروبا ولا أميركا ولاغيرها!

وللمعلومات أيضاً فإن منح أية دولة حقوق إستخدام فضائها لشركات الهاتف النقّال يفترض أن تتعدى أسعارها المليارات، فقد ذكر بأن لبنان سمحت للشركات الأجنبية الهاتفية بإستخدام فضائها مقابل ١.٦ مليار دولار وهي دولة صغيرة وعدد نفوسها حوالي ٣.٥ مليون نسمة.

وهنا تتبادر الى الذهن اسئلة، ماذا عن العراق وكم هو المبلغ الذي حصلت عليه الدولة مقابل تأجير فضائها؟ ولماذا لم تتدخل في الجوانب الفنية وتحديد أسعار الكلفة للدقيقة الواحدة للهاتف النقّال؟ ولماذا لم تطلب تسهيلات إضافية لصالح المواطن؟.

الجواب ببساطة يعود سببه إلى الفساد الإداري المستشري في دوائر الدولة والذي يضر بموارد وثروات البلاد مقابل رشاوى رمزية قياسا بالأرباح الفاحشة المتحققة لصالح الشركات.

وأخيراً نقول لأولئك الذين سرقوا وما يزالون أموال شعبنا المظلوم المتعب، ألا يكفي ذلك، على الأقل أصلحوا أنظمة بدالات الهاتف النقّال كي يتمكن المواطن من الإتصال دون أية معوقات.

البطالة سبب في ازدهار المقاهي

بهرا: حيدر حمادة

لم يجد محمد خريج معهد الادارة مكانا لقضاء وقت فراغه الطويل بسبب عدم حصوله على عمل سوى الذهاب الى المقهى القريب من داره.

محمد ومجموعة من أصدقائه بحثوا عن فرص عمل بشهاداتهم التي حصلوا عليها بعد سنوات من التعب في الكليات والمعاهد فلم يجدوا وها هم يذهبون يوميا لأكثر من ثمان ساعات الى المقهى للعب الدومينو والطاولي.. وغيرها من الالعاب المتعارف عليها في المقاهي.

المقاهي في العاصمة بغداد وبقية المحافظات تشهد إقبالا واسعا من قبل الشباب العاطل عن العمل لقضاء وقت فراغهم الطويل.

واجمع عدد من المواطنين واصحاب المقاهي: "ان سبب إقبال الشباب على المقاهي هو البطالة المتفشية بين المواطنين وفئة الشباب بالذات بالاضافة الى عدم وجود أماكن تسلية ومرافق سياحية لقضاء وقت الفراغ بسبب الوضع الامني المتردي".

أنمار محمد، بكالوريوس آداب، قال: "أقضي غالبية وقتي مع أصدقائي في المقهى اذ نتناول الأركيلة، ونلعب الدومينو، كون لدينا وقت فراغ طويل لانعرف أين نقضيه بسبب عدم وجود عمل يتناسب مع الشهادة التي حصلنا عليها".

وأضاف: "قدمت عدة طلبات للتعيين في دوائر الدولة ولكن دون جدوى اذ أن التعيين مفتوح فقط في وزارة التربية وهي تطلب خريجي كلية التربية بينما نحن في كلية الآداب شهاداتنا أعلى من شهادات كلية التربية".

وبين: "انني مازلت أبحث عن تعيين وأقضي معظم وقت فراغي في المقاهي مع أصدقائي بالرغم من إحساسنا أن هذا المكان هو ليس المكان الذي كنا نتمنى ان نقضي به وقتنا بعد التخرج".

ميثم ناجي، خريج اعدادية، قال: "أصبح المقهى جزءا من حياتي فأنا اقضي فيه وقتا أكثر من البيت وجميع رواد المقهى اصدقائي وتعارفنا كان في المقهى".

واضاف:نحن نأتي الى المقهى ليس حبا فيه ولكن لايوجد مكان آخر اذ بحثنا عن فرص عمل ولكن لم نجد اذ ان اغلب التعيينات تكون عن طريق "الواسطة" او دفع مبلغ من المال.

واشار الى:"ان اغلب خريجي الكليات والمعاهد والاعداديات الذين يأتون الى المقهى يتمنون ان يجدوا فرص عمل لكي لا يقضوا معظم وقتهم في المقاهي".

وبين جمال سالم، موظف: "بعد انتهاء الدوام في الدوائر لا يوجد مكان للترفيه فنضطر الى الذهاب الى أحد المقاهي لقضاء وقت فراغنا".

وأضاف: "لاتوجد اماكن للسياحة ولا للتسلية في العراق بسبب الوضع الأمني فتكون المقاهي المنفذ الوحيد لقضاء وقت الفراغ".

وقال مصطفى زهير، صاحب مقهى: "كانت المقاهي سابقا يرتادها كبار السن الذين يجدون فيها ظالتهم لقضاء وقت الفراغ الكبير الذي يعيشونه".

واضاف: "اما اليوم فنجد ان أغلب رواد المقاهي هم من الشباب وهؤلاء ينقسمون الى قسمين الاول العاطلون عن العمل والثاني لديهم عمل ولكن لايوجد متنفس اخر سوى المقاهي لقضاء وقت فراغهم".

واشار الى: "ان المقاهي الآن في العراق في حالة ازدهار وتجد اغلب المقاهي مملوءة ولا يوجد مكان للجلوس فيها، رغم الظروف الأمنية الصعبة التي نعيشها".

يذكر ان العراق يعاني من نسب بطالة مرتفعة اذ اعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان نسبة البطالة تتراوح بين ٣٠ الى ٤٠ بالمائة وتصل في بعض المناطق الى ٥٠ بالمائة وان ٢٠ بالمائة من العوائل تعيش تحت خط الفقر اي ان دخل العائلة اقل من دولار وان عدد المسجلين من العاطلين عن العمل في مراكز التشغيل يبلغ ٦٥٠ الف عاطل عن العمل.

هل أدت الصحافة العراقية دورها الحقيقي؟

تحقيق: كاظم الشجيري

الصحافة.. العين الرقيب.. أو ما يُسمى بـ "السلطة الرابعة" والبعض الآخر يسميها "مهنة المتاعب". تسميات كثيرة وعديدة تطلق على الصحافة والمهم هنا ليس الإسم أو الصفة التي تطلق عليها، ولكن هل أدت "السلطة الرابعة" دورها الحقيقي؟.

سؤال.. يبقى طي الكتمان.

فبرغم تعدد الصحف بعد الأحداث الأخيرة التي شهدها البلد والتي أصبح فيها العراق الدولة الأولى من حيث كثرة صحفها ومطبوعاتها وهي اولا وأخيرا يجب عليها أن تكون محايدة وتصب في خدمة المواطن والبلد.

في هذا التحقيق الذي سنتناول فيه ما آلت اليه الصحافة العراقية مؤخرا خصوصا بعد الفترة الأخيرة التي مرت على العراق وما أعقبها من الاحتلال. لقد تعرضت الصحافة الى جملة من المتاعب والمصاعب فهناك العديد من الصحفيين تعرضوا للقتل والخطف وبعض الصحف لم يحالفها الحظ في مسيرة نضالها واستمرار صدورها فودعت الساحة الاعلامية بخفي حنين، الى كل ذلك توجد صحف تابعة للأحزاب وأخرى يتهمها البعض إنها تمول من دول أخرى حتى وصل الأمر الى الحديث عن تمويل أميركي لبعض الصحف العراقية وهو ما أحدث ضجة كبيرة في نقابة الصحفيين لكن سرعان ما اندثر هذا الموضوع وذهبت تصريحات النقابة إدراج الرياح.

في الواقع لا نريد أن ندخل في متاهات يصعب الخروج منها، فقد برزت في السنتين الماضيتين عدة صحف ومجلات وتحديدا بعد النصف الأول من عام ٢٠٠٣ عقب الاحتلال الأميركي البريطاني للعراق، لكن السؤال الذي يرد الى الأذهان كيف صدرت هذه الصحف ومن يقف وراءها وماذا كان دورها ووظيفتها؟، فكما نعرف أنه لا يوجد في الفترة الماضية قانون يحدد ضوابط لإصدار الصحيفة ولحد الآن. أم كانت الصحافة عبارة عن كم هائل من الورق يكون فيه الطرف الخاسر هو صاحب الصحيفة والطرف الرابح من يملك مطبعة له؟.

* السيد "عصام طه" كاتب ومحلل سياسي يقول:

الصحافة يجب أن تكون حرة وعندما أقول حرة هذا لا يعني أن الصحيفة تكتب وتنشر ما يحلو لها دون ان تراعي الدقة والمصداقية فيما تنشر من موضوعات لا تستند الى التجريح والقذف والسب كما يحلو لبعض الصحف وللأسف أن تفعله في الوقت الحاضر. أيضاً يجب أن تكون الصحافة صادقة فيما تنشر من قضايا وأن لا تستغل المواطن في نشر أخبار لا أساس لها من الصحة سوى أن الصحيفة تريد تحقيق أعلى نسبة من إيرادات البيع حتى ولو كان ذلك على حساب المواطن نفسه.

* السيد "غسان حامد" صحفي هو الآخر يقول عن عالم الصحافة:

للأسف لم تعد لدينا صحافة صادقة إلا ما ندر فالأمر لا يقتصر على ما تقوم به الصحف من نشر أخبار وتقارير وتحقيقات أحيانا لا أساس لها من الصحة بل أن الأمر يتعدى ذلك ويصل الى درجة سلب حقوق الصحفيين من خلال حجب استحقاقاتهم المالية أو خفض مستوى الاجور التي تعطى للصحفي وغيرها من الأمور، كل هذا جعل الصحافة تأخذ منحى آخر وبالطبع ليس للصحافة ذنب في ذلك بل الذنب يقع على أصحاب تلك الصحف الذين أساؤوا الى سمعة الصحافة قبل أن يسيئوا الى أنفسهم وكان همهم الوحيد هو جمع المال حتى لو كان ذلك على حساب غيرهم.

عدسة: عبد الجبار ناصر

* وكان للصحفي "علي البهادلي" رأي آخر في الموضوع إذ يقول:

على الجميع أن يتفهم شيئا واحدا هو أن الصحافة واسطة بين المواطن من جهة والمسؤول من جهة اخرى، نحن نسمع الكثير من المواطنين وللأسف يتهمون الصحافة بالكذب وإنها غير صادقة فيما تقول ولا يعرفون بأن الصحفي مهمته نقل الخبر فقط من مصدره سواء كان صحيحا او كذبا وهو طبعا لا يعرف كذب الخبر أو دوافعه ومرات عديدة واجهتنا مشاكل كثيرة بسبب هذا الشيء ولكن علينا أن نؤدي واجبنا ورسالتنا بالصورة الصحيحة مهما يعتريها من مصاعب وإلا لماذا أطلقوا على الصحافة "مهنة المتاعب"؟.

نترك إذن رأي أصحاب الشأن بالموضوع وننتقل الى آراء المواطنين ونظرتهم الى الصحافة.

* يقول المواطن "أحمد صلاح علي" طالب:

أنا من أشد الناس تعلقاً بالصحافة في السابق حيث لم يمر يوم ما إلا وأشتريت فيه صحيفة أو صحيفتين، أما الآن أقولها لك بصراحة لم يعد يهمني شراء الصحف ونادرا ما أشتري صحيفة من أجل الأحداث الرياضية للمتابعة فقط.

* أما المواطن "وليد هلال ناصر" كاسب يقول:

تنوع الصحف حالة نادرة فسابقاً كانت الصحف معدودة أما الآن أصبح لدينا كم هائل من الصحف وأنا أفضل الصحف التي تمتلك نوعا من الإستقلالية أكثر من الصحف التابعة للأحزاب والحركات السياسية كونها تتناول جوانب متنوعة ولا تقتصر على نشاطات الحزب أو الجهة السياسية.

أخيراً تبقى الصحافة العين المراقبة وتبقى صاحبة الجلالة برغم ما تعرضت اليه من كبوات في الفترة الأخيرة وباعتقادي إنها قادرة على تجاوز كل هذه المحن لترتقي بواقع الاعلام الحر الصادق الهادف الى مستقبل أفضل.